

# تطور الاقتصاد المصري من الحرب الأولى إلى ثورة ١٩٥٢م معضلة التبعية للكولونيالية

شريف إمام<sup>١</sup>

## تمهيد

تمثل الحرب العالمية الأولى حدًا فاصلاً في مسيرة الاحتلال البريطاني لمصر، حيث أجبرته على أن يُفصِّح عن حقيقته ويُحدِّد وضعه القانوني بدقة، بعد أكثر من عقدين من المراوغة ودعاوى عدم ديمومته، وأن ظروف إنهائه لم تنضج بعد. فقد وجدت بريطانيا أن السيادة الاسمية التي ارتضتها للدولة العثمانية على مصر بعد دخولها عام ١٨٨٢م، بات تحديًا كبيرًا بعد أن مال العثمانيون إلى الألمان، وخشيت لندن من أن تصبح مصر بؤرة توتر لنفوذ بريطانيا في المنطقة؛ لذا أعلنت بريطانيا الحماية على مصر في ديسمبر ١٩١٤م، وظلت قائمة حتى ارتأت سلطة الاحتلال تحت وطأة حركة الجماهير في ١٩١٩م أن تعطي مصر استقلالاً منقوصاً، ما لبثت أن وسَّعت بإعادة تنظيم العلاقة بمقتضى معاهدة ١٩٣٦م، والتي خفَّضت من التواجد العسكري في مصر وجعلته منحصرًا في منطقة القنال، وصار ممثل بريطانيا سفيرًا وليس مندوبًا ساميًا، وأُنهت الامتيازات الأجنبية. لكن هذا الحيز من الاستقلال لم يسمح لمصر باستقلال قراراتها السياسي والاقتصادي، وما حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢م وإجبار الملك على تعيين مصطفى النحاس رئيسًا للوزراء، إلا تأكيدًا لهذا الدور الذي لا يتعد عن ممارسات كرومر في أيام الاحتلال الأولى.

١. أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر جامعة عين شمس - مصر.

وهكذا ظلّت التبعية السياسيّة قائمة لسلطة الاحتلال البريطاني حتى الجلاء، أما التبعية الاقتصاديّة، فقد عبّر عنها هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري، ودمجه في الاقتصاد الرأسمالي، بجعله وحدة إنتاجية متخصصة في إنتاج القطن، مع ضرب القطاع الصناعي وربط العملة المصريّة بالجنية الإسترليني، وإجهاض أي محاولة للبرجوازيّة المحليّة للشبّ عن الطّوق، وتهدف هذه الورقة إلى تتبّع نقاط الارتكاز في تطور الاقتصاد المصري من ١٩١٤ وحتى ١٩٥٢م، مع إبراز جدلية العلاقة بين البرجوازيّة المحليّة ورأس المال الأجنبي.

### ١- اندماج مصر في الاقتصاد العالمي وميلاد البرجوازيّة المحليّة

قبيل الحرب العالمية الأولى، كان الاقتصاد المصري يتنازع جناحان، الرأسمالية الأجنبيّة الوافدة الآخذة في التغلغل في كل مفاصل الاقتصاد، وبرجوازيّة محليّة وليدة -عمادها طبقة كبار الملاك- وباحثة عن مزاحمة رأس المال الأجنبي، وإن كان من بوابة الشراكة معه أكثر من إقصائه. وبالنسبة للرأسماليّة الأجنبيّة، فإنّها وجدت في فرض معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م على محمّد علي، نجاحًا في القضاء على محاولة التنمية التي شهدتها مصر في عهده، رغم ارتباطها العضوي بالغرب، وإعادة دمج مصر في الاقتصاد العالمي<sup>١</sup>. فلقد حاول محمّد علي بناء اقتصاد مستقلّ في إطار السوق العالمي يرتكز على بناء صناعي، وإذا كانت هذه المحاولة لم تنجح، فإن ما تمّ خلالها من تغيير في الاقتصاد المصري نحو اقتصاد مبادلة ساعد من عملية إدماجه في السوق الرأسماليّة العالميّة، كإقتصاد تابع يخضع لسيطرة لرأس المال الأجنبي<sup>٢</sup>. بل إنّ قضاء محمّد علي على الطبقة الوسطى المصريّة الوليدة ممثلة في المشايخ والتجار والحرفيين، سهّل

1. Barbara E.Kalkas, Barbara E.Kalkas, Aborted economic and social development in Egypt: new leaders in old system, PhD in sociology, The University of Illinois, 1979, P.212.

٢. دويدار، محمّد، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، ص ١٥٩.

مهمّة رأسمال الأجنبي، فلم يُواجه بمقاومة إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر<sup>١</sup>. وبانضمام مصر إلى السوق العالميّة، بدأ رأس المال يتوافد إليها، حيث كانت أوروبا قد دخلت في عصر الحرّيّة التجاريّة، بشكل جعل السوق المصريّة ميداناً للتنافس بين دولها<sup>٢</sup>. وبدأ المصرفيون الأوروبيون يفتدون على مصر، وأخذوا في تأسيس البنوك وتمويل التجارة، وعند نهاية عام ١٨٥٥م كان قد تمّ إنشاء ثلاثة من هذه البنوك الأوروبيّة، وفي عام ١٨٥٦م افتتح البنك الرابع، وسمّي بنك مصر برأس مال إنجليزي<sup>٣</sup>.

كان الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبيّة حتّى اندلاع الحرب العالميّة الأولى، في قطاعات لم يكن لمصر بها من قبل سابق عهد، مثل الشركات المساهمة والبنوك والأعمال التجاريّة والتأمين، كما شكل إقراض الحكومة جزءاً من تلك الاستثمارات، لا سيّما في مرحلتها المبكرة<sup>٤</sup>. ووفقاً لدراسة كراوتشلي (A. Crouchley) فإنّ ٩١٪ من أصول الشركات العاملة في مصر حتى ١٩١٢م كان يملكها رأس المال الأجنبي، في حين لم يحظَ رأس المال المحليّ بأكثر من ٩٪ من أصول تلك الشركات. وتركّزت تلك الاستثمارات في ثلاث دول هي فرنسا وبريطانيا وبلجيكا<sup>٥</sup>، وشكّلت القطاعات الخدميّة وقطاع الزراعة وما يتّصل بها من الريّ والصرف واستصلاح الأراضي البور، النسبة الأكبر في هذه الاستثمارات<sup>٦</sup>. على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

١. محمّد أنيس، تطوّر المجتمع المصري من الإقطاع إلى ثورة يوليو ١٩٥٢م، ص ٧٩.

٢. البراوي؛ راشد، علبش، محمّد حمزة، التطوّر الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٨٩.

٣. مارلو، جون، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص ١٣٥؛ وكذلك ديفيد لاندز، بنوك وباشاوات، ص ١٧٥.

٤. إ. كراوتشي، التنمية الاقتصاديّة لمصر الحديثة، ص ٢٠٥.

5. Arthur Crouchley, Investment of foreign capital in Egypt companies and public Debt., Cairo, 1936, P.93.

٦. زين الدين، إسماعيل محمّد، الزراعة المصريّة في عهد الاحتلال البريطاني، ص ١٥٥.

طبيعة النشاط وحجم رأس المال الأجنبي والمحلي عام ١٩١٢ م<sup>١</sup>

النشاط	الإجمالي	رأس المال الأجنبي	رأس المال المحلي
التمويل العقاري	٥٤,٥٦٩	٥٤,٥٦٩	-
البنوك	٥,٧٢٧	٥,٥٥٢	١٧٥
الزراعة	١٨,٥٧٣	١٢,٣٣٢	٦,٢٤١
النقل والقنوات	٦,٠٧٦	٥,٧٣٣	٣٤٣
التعدين والصناعة والتجارة	١٥,٢٠٧	١٣,٤٠٥	١,٩٥٢

ولم تحظ الصناعة باهتمام كبير، واقتصرت على صناعة السكر والبيرة ومواد البناء وما شابهها. وكانت سياسة الاحتلال البريطاني، تركز على تدمير الصناعة المصرية، وهذا ما عبّر عنه كرومر بقوله: «إنه لا يجب السماح بقيام صناعة قطنية في مصر، لأن ذلك سيضر بمصالح بريطانيا». بل إن بريطانيا حينما علمت بعزم شركتين بريطانيتين إقامة مصنع نسيج في مصر، فرضت رسوم إنتاج ٨٪ على الإنتاج المحلي من المنسوجات، وهو ما يعادل الرسوم الجمركية المفروض على المنسوجات المستوردة.<sup>٣</sup>

أما البرجوازية المحلية، فعلى الرغم من استمرار ملكية الدولة للأراضي الزراعية -وحدة الإنتاج الرئيس في الاقتصاد المصري- في عهد محمد علي، إلا أنه سمح للمُنعم

١. المصدر: Arthur Crouchley, Investment of foreign capital in Egypt companies, P.93.

٢. تقرير لورود كرومر عن الإدارة والمالية والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٥م، المقطم ١٩٠٥، ص ١٥٢.

٣. مابرو، روبرت، الاقتصاد المصري (١٩٥٢-١٩٧٢م)، ص ٢٠.

عليهم بأطيان الرزق، التي كانت موقوفة على أعمال البرّ قبل أن تستولي عليها الدولة، بتوريثها لأولادهم وأحفادهم؛ وبذلك نشأت حقوق ثابتة على الأراضي لفئة من الناس، ثمّ تدعم وضع تلك الفئة بالحصول على حقّ الملكية التامة -بيع وتنازل ورهن- في ١٨٤٢م. ولقد حملت أزمة الديون في عهد الخديوي إسماعيل على إصدار لائحة المقابلة عام ١٨٧١م؛ وهي بمثابة قرض وطني، تعهّدت الحكومة فيه لكلّ من يدفع ستة أمثال الضريبة المقرّر على الأرض سنويّاً مرّة واحدة، الإعفاء من نصف الضريبة إلى الأبد، وأن تكون ملكيّة على الأرض تامة؛ وبذلك اتّسع حجم الملكية الخاصّة<sup>٢</sup>. ومع طرح أراضي أسرة محمّد علي «الدومين» وأسرة الخديوي إسماعيل «الدائرة السنيّة» للبيع، سارع كبار الملاك للاستفادة من قروض شركات وبنوك الرهن العقاري الأجنبيّة لشراء تلك الأراضي وتوسيع ملكيّتهم<sup>٣</sup>. وسمح تحسين أعمال الريّ في عهد الاحتلال في ازدهار زراعة القطن -المحصول الذي تخصصت فيه مصر وفق آليات دمج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي- وارتفاع سعره، ممّا جعل المال يجري في أيدي كبار الملاك الزراعيّين، وبدأت تتوسّع ملكيّتهم، وتعمّق شراكتهم مع رأس المال الأجنبي. وغدت أرض مصر قبل الحرب العالميّة الأولى، يستحوذ ٨,٠٪ من الملاك فيها على ٩,٤٣٪ من المساحة، فيما استحوذ ٧,٩٠٪ من الملاك على ١,٢٦٪ من مساحة الأراض الزراعية؛ فيما حاز متوسّطو الملكية (أكبر من ٥ وأصغر من ٥٠ فدان) على ٣٠٪ من الأراضي، وكانت نسبتهم ٥,٨٪ من مجموع الملاك<sup>٤</sup>. وينبغي الإشارة إلى وجود طبقة أخرى من الرأسماليّين الأجانب من يونانيّين وفرنسيّين وشوام وأرمن وإيطاليّين وبلجيكي وغيرهم؛ ممّن استقروا بمصر قبل الاحتلال البريطاني ولعبوا دور برجوازيّة كومبرادوريّة،

١. حنين، جرجس، الأطيان والضرائب في القُطر المصري، ص ٢٢١.

٢. الحكومة المصريّة، القوانين العقارية في الديار المصريّة، مجموع يشتمل على القوانين واللوائح والتعليمات الإدارية المتعلقة بالعقارات، ص ٥.

٣. الأطيان والضرائب في القُطر المصري، م. س، ص ٢٣٢.

٤. عامر، إبراهيم، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، ص ٧٦-٧٧.

وارتبطوا بقوة بالرأسمالية الأجنبية الوافدة والبرجوازية المحليّة، ويمكن تسمية تلك الطبقة بالرأسمالية الأجنبية المستوطنة تمييزاً لها عن رأس المال الأجنبي الوافد والذي يعمل من خارج البلاد.

وبذلك يتّضح أنّ الرأسمالية لم تنشأ في مصر نتيجة التطور الداخلي للمجتمع المصري، وإنما نتيجة تحوّل الرأسمالية العالميّة إلى مرحلة الاحتكار والاستعمار. كما أنّ البرجوازية التي نشأت في ركبها كانت أداة لاستنزاف موارد البلاد، وأخرت بشكل كبير نشأة البرجوازية الوطنية<sup>١</sup>. وهكذا شهدت مصر قبل الحرب العالميّة الأولى سيطرة رأس المال الأجنبي على نشاطها الاقتصادي، الذي وفد إليها محصّناً بالامتيازات ومتحصّناً بسياسة الاحتلال، بشكل جعله طليق اليدين في اختيار النشاط الذي يرغب، وهو الأمر الذي عمّق من تبعيّة الاقتصاد المصري للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

## ٢- معاناة الحرب وتحوّل البرجوازية المحليّة للتصنيع

أصبحت مصر مُساقاة إلى المشاركة في الحرب العالميّة الأولى بمجرد قيامها، بعد أن صارت محميّة بريطانيّة، وقد أثر نشوبها تأثيراً عميقاً على الحالة الاقتصاديّة لمصر. فلقد سُخّرت كل موارد الاقتصاد لخدمة المحتلّ وحلفائه، فعمد سلطة الاحتلال إلى تسعير أثمان القطن بثمان بخس لفائدتها، وأعطت أوامر بمنع تصديره. وكانت بريطانيا المشتري الرئيسي للقطن في مصر مع احتكار توريد المنسوجات القطنيّة إلى مصر؛ لذا اشتروا بأرخص الأثمان وباعوا المنسوجات بأغلاها. ولقد فُرض على مصر تقليص المساحة المزروعة بالقطن لصالح إنتاج الحبوب الغذائيّة - في ظلّ تعذّر استيراد القمح -، لسدّ احتياجات البلاد والجيش المحتلّ الرابض على أرضها والذي تمدّد ووصل إلى ٢٧٥ ألف جندي بريطاني؛ فانخفضت المساحة المزروعة بالقطن في السنة الأولى للحرب بنحو ٦٨٪. وقد تعرّض الفلاحون لمصادرة حيواناتهم وحبوبهم، بل حدّد مقدار شهريّ

١. غنيم، عادل، ثورة يوليو والرأسمالية، ص ١٦٧.

يتعيّن على كلّ مدينة أن تقدّمه، فالقاهرة مثلاً تقدّم ٢٥٠٠ طن، والإسكندريّة ٢٠٠٠ طن وهكذا<sup>١</sup>.

ولقد انتشر رجال الحكومة برفقة سلطة الاحتلال، ينقبون في منازل الفلاحين عن الذرة الشاميّة والرفيعة وبذور القطن والبطاطس وغيرها لمصادرتها. كما استُخدمت السكك الحديدية المصريّة في نقل الجنود والذخائر والمؤن إلى ميادين القتال المختلفة وأماكن تمرکز القوّات طوال مدة الحرب، فبليت مع كثرة الأستخدام وأصاب أجزاء منها العطب، وقد أمرت السلطات العسكريّة بجمع المراكب التجاريّة على النيل وخصّصتها للأعمال الحربيّة، ممّا أدّى إلى تعدّر التنقل؛ فعول المصريّون على الدواب، فلم تسلم هي الأخرى، فقد قامت السلطات البريطانيّة الحاكمة بجمع جميع الدواب واستولت عليها لصالحها، بل طلب من العمدة والمشايخ في عموم البلاد أن يقدموا كسوفاً وافية تشتمل على عدد الجمال والحمير وأصحابها، وقُبض على أعداد كبيرة من الأهالي لإخفائهم بعض الدواب<sup>٢</sup>. ناهيك عن الضرر الذي تعرّضت له الأيدي العاملة الزراعيّة، بعد تجنيد قرابة نصف مليون مصري في ميادين القتال.

وبالنسبة لماليّة الدولة، فالمعلوم أنّها كانت تعتمد اعتماداً كليّاً على القطن في اقتصادها، فلقد شكّل القطن وبذرتة ٩٠٪ من إجمالي صادرات مصر عام ١٩١٣م<sup>٣</sup>. ومنذ أن بدأت الحرب هبطت أسعاره ونقص محصوله، وتوقّفت الحركة التجاريّة، وهبطت الرسوم الجمركيّة وكادت تقفل أبوابها، ورسوم الموانئ والمنائر مسّها الضرر، وذلك لتناقص عدد السفن التجاريّة التي تطرق ثغور مصر البحريّة، والرسوم القضائيّة والقيديّة نقصت لقلّة المعاملات التي تدعو إلى التقاضي وقلّة عقود نقل الملكيّة، وتراجعت إيرادات السكك الحديدية والبريد والتلغراف، ومسّ النقص ايجار الأملاك الأميريّة ومنتجاتها التي تأثّرت من جرّاء هبوط أسعار القطن. انعكس كل هذا على أوّل مشروع ميزانية عام

١. للمزيد راجع: سالم، لطيفة، مصر في الحرب العالمية الأولى، ص ١٠٧ وما بعدها.

٢. التطوّر الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، م. س، ص ١٩٠-١٩١.

3. Egypt. Ministry of Finance, Statistical Department, Annuaire Statistique, Cairo, 1914, P.284- 288.

١٩١٥م، فقد نقصت الإيرادات عن العام الذي قبله بمبلغ ٢,٩٢٣,٠٠٠ جنيه. ولقد حاولت الحكومة المصريّة الخاضعة للاحتلال الاقتصاد في النفقات، فقادها تفكيرها إلى التقطير في بند الماهيات والأجور والرواتب، فعمدت إلى إلغاء بعض الوظائف ومنع الترقية والعلاوات وخفض معدل إصدار الصحف وإنشاء المدارس، وأوقفت البعثات التعليميّة، وألغيت إعانات الطلبة، وأقفلت المعامل الخاصّة بالمصل، بل واقتصد في أغذية المسجونين<sup>١</sup>.

وجاء ربط الجنيه المصري بالجنيه الإسترليني خلال الحرب العالميّة الأولى ليحكم إطار التبعيّة حول الاقتصاد المصري، فلقد حالت دون استيراد الذهب من الخارج؛ فألغى شرط تغطية نصف النقد المصري بالذهب اكتفاءً بأذونات الخزنة البريطانيّة، وأصبح في مقدور بريطانيا إصدار أي كمية من أوراق النقد المصري من خلال البنك الأهلي الخاضع لسيطرتها منذ تأسيسه ١٨٩٨م- دون حاجة إلى غطاء ذهبي، وبمقتضى هذا تمكّنت إنجلترا من الحصول على النقد المصري اللازم لها لشراء محصول القطن وغيره من الغلات المصريّة، ثمّ سداد نفقات جيوشها بالقطر المصري، دون أن تصبح بها حاجة إلى التنازل عن جزء من الذهب الذي في حوزتها. وتبع ذلك أن أخذ نظام العملة المصريّة ينتمي إلى نظام الإسترليني وتحوّل عن قاعدة الصرف بالذهب<sup>٢</sup>. ومع سيطرة الاحتلال على العملة المصريّة، ارتفع معدّل إصدار البنكنوت المصري بشكل أدّى إلى تفشي ظاهرة التضخّم وارتفاع الأسعار لأكثر من ٣٠٠٪ لبعض السلع والمحاصيل<sup>٣</sup>.

**المصدر:** Arthur Crouchley, The economic development of modern Egypt, P.270.

في المقابل، شكّلت الحرب العالميّة الأولى مناخاً مناسباً لنموّ طبقتي الأقيّات الأجنبيّة التي كانت بمثابة رأس المال الأجنبيّ المُستوطن، وطبقة كبار الملاك، من

١. مصر في الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، م. س، ص ١١٩.

٢. التطوّر الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، م. س، ص ١٩٠.

٣. للمزيد: لبيب، جاد، بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصاديّة والمالية بين مصر وإنجلترا، ص ٥٩-٦٠.

خلال لعب دور الوسيط تجاري مع رأس المال الأجنبي<sup>١</sup>. وأسهمت الأموال الطائلة التي تجمعت لدى طبقة كبار الملاك نتيجة الارتفاع الهائل في أسعار القطن منذ عام ١٩١٦م في تحوّل شريحة كبيرة منهم إلى الأعمال الماليّة والتجاريّة<sup>٢</sup>، وإن كان الاحتلال تدخّل للحدّ من تلك المكاسب، عندما احتكرت محصول القطن جميعه عام ١٩١٨م، وما كان مخزوناً من محصول عام ١٩١٧م للاحتفاظ للامبراطوريّة البريطانيّة وحلفائها بالموارد اللازمة لهم، وحدّد ثمن شرائه بـ ٤٢ ريالاً للقنطار، في الوقت الذي كان يباع في ليفربول بـ ٧٥ ريالاً وفي أمريكا بـ ٨٠ ريالاً<sup>٣</sup>. لكن هامش الربح الذي تركته بريطانيا سمح بتراكم الثروة في يد كبار الملاك وتوسيع ثروتهم العقاريّة.

في المقابل، كان لظروف الحرب أثر كبير في دفع عجلة الصناعة، فقد شكّلت الحرب حماية طبيعيّة للسوق المصريّة، بحكم تعثر وصول المصنوعات الأجنبيّة في ظلّ العمليّات العسكريّة في حوض البحر المتوسط، بذلك ارتفعت أسعار المنتجات الأجنبيّة، ممّا أفسح المجال أمام الصناعة المحليّة، فنشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والجلود والأثاث والكحول، وعادت الحياة تدبّ من جديد في الصناعات الحرفيّة التي أصابتها المنافسة الأجنبيّة بالشلل منذ الاحتلال، وتحوّل جزء كبير من رؤوس الأموال المحليّة، بل والأجنبيّة، للاستثمار في القطاع الصناعي<sup>٤</sup>. بل إنّ الحكومة المصريّة -التي سيطر عليها كبار الملاك منذ عهد الاحتلال- سعت لحماية الإنجازات الصناعيّة التي تحقّقت إبان الحرب، حيث صدر قرار خاصّ من مجلس الوزراء في ٨ مارس ١٩١٦م بتكوين

1. Marius Deeb, The Socioeconomic Role of the Local Foreign Minorities in Modern Egypt, 1805- 1961, International Journal of Middle East Studies, Vol. 9, No. 1 Jan., 1978, P.17.

2. Charles Issawi, Egypt at Mid Century, London, 1954, P.56.

٣. مصر في الحرب العالميّة الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، م. س، ص ١١٦.

٤. وثائق مجلس النظار، تقرير لجنة الامتيازات ١٩١٨م، وثيقة رقم ١٠٦٦.

لجنة الصناعة والتجارة، وكان تقرير هذه اللجنة الذي صدر عام ١٩١٨ م بمثابة الإعلان الشرعي لتحوّل البرجوازية المحليّة «طبقة كبار الملاك» إلى برجوازية صناعيّة، وبالرغم من أنّ تشكيل اللجنة كان لا يضمّ إلاّ ثلاثة مصريّين فقط؛ هم إسماعيل صدقي وطلعت حرب وأمّين يحيي، فإنّ قرارات اللجنة جاءت لصالح المصريّين، حيث وضعت دستوراً للتقدّم الصناعي والتجاري، أوصت فيه بتعديل نظام الجمارك، وإنشاء مدارس صناعيّة، وتخفيف الضرائب على الصناعات المحليّة، وخفض أسعار النقل بالسكك الحديدية ومنح حقّ الأفضليّة للمصنوعات المصريّة في المناقصات الحكوميّة، وتقديم إعانات لبعض المشروعات الصناعيّة الهامّة أو الخاصّة باستخراج المعادن، وأكّدت اللجنة أنّ مشكلة الوقود ليست عقبة في سبيل تطوّر الصناعة المصريّة<sup>١</sup>، وأنّ مصر بلد يمكن أن تفلح فيه الصناعة، بل إنّ في مصر متّسعاً لإنشاء صناعات جديدة، ولذا عدّ تقرير لجنة التجارة والصناعة وثيقة حيّة في تاريخ مصر الاقتصادي، ونبدأ للبرجوازية المحليّة لفكرة الاعتماد على الزراعة وحدها كميدان للاستثمار، وتطلّعها إلى آفاق استثماريّة جديدة في قطاعات التجارة والصناعة والتي كانت حكرًا على رأس المال الأجنبي، على أن ارتيادها لهذه الاقطاعات كان بشراكة مع رأس المال الأجنبي المُستوطن، التي رأت فيه شريكًا يمكن العمل معه لتحجيم رأس المال الأجنبي الوافد<sup>٢</sup>.

لكن علينا القول إنّ الحرب لم تؤثّر على حجم ملكيّة الأجانب في الاقتصاد المصري، فظلّوا يستحوذون على أكثر من ٩٠٪ من رؤوس الأموال المستثمرة، وهو الأمر الذي دفع السير برونيّات في مقترحاته للجنة الامتيازات نوفمبر ١٩١٨ م، بالمطالبة بإنشاء مجلس شيوخ لوضع التشريعات، يكون فيه تمثيل للبريطانيّين والأجانب؛ وذلك لكونهم

١. الفلكي، محمّد صالح، التسليف الصناعي في مصر، ص ٢١٤.

2. Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918- 1952, Princeton University Press, 1984, P.58.

سيطرون على الاقتصاد المصري<sup>١</sup>. انقضت الحرب، بعد أن أعطت لرأس المال المحلي والأجنبي المُستوطن، فرصة للتراكم عند انفردهما بالسوق المحليّة، ليصل رأس المال المحليّ الذي نشأ في أحضان رأس المال الأجنبي، إلى نقطة تحوّل كفيّة تتجلّى في إنشاء بنك مصر على يد نخبة كبار ملاك الأراضي<sup>٢</sup>. وتحوّل البرجوازيّة المحليّة من زراعيّة إلى صناعيّة.

### ٣- بنك مصر ونمو البرجوازيّة الصناعيّة المحليّة

لما وضعت الحرب أوزارها، حاول الغرب العودة إلى الحرّيّة الاقتصاديّة، فسرعان ما تدفقت الصناعات الأجنبيّة على السوق المصريّة، ولم تصمد الصناعة المصريّة الوليدة أمامها، في ظلّ غياب الحماية الجمركيّة، وضعف القوّة الشرائيّة في السوق المصريّة، بسبب احتدام الفقر في ظلّ ثبات الأجور عند معدلات ما قبل الحرب رغم التضخّم<sup>٣</sup>، واضطرت صناعات كثيرة ناشئة إلى إغلاق مصانعها وورشها. لكن حركة الجماهير في مارس ١٩١٩م عمّقت الرغبة في تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي؛ فمثل عام ١٩٢٠م عامًا حاسمًا بالنسبة للبرجوازيّة المحليّة، عندما نجحت في إنشاء بنك مصر، كأول محاولة ناجحة لرأس المال المحليّ في الصمود أمام الهيمنة الأجنبيّة، وقد أراد مؤسسوا البنك، وفي طليعتهم طلعت حرب منع الأجانب من التسلّل إليه، فجعلوا ملكيّة الأسهم منحصرّة بالمصريّين وحدهم، كما جعلوا اللّغة العربيّة هي اللّغة المستعملة في معاملاته وسجلّاته، كما أنّ جميع العاملين بالبنك كانوا من المصريّين، باستثناء فرد أو اثنين من الخبراء الأجانب المؤقّتين. ولم يكن بنك مصر بنك تجاريًّا فحسب، وإنّما عمد إلى تجميع المدخّرات لإنشاء المشاريع الاقتصاديّة في صورة شركات مساهمة مصريّة مع الهبوط بقيمة السهم إلى أقلّ من نصف قيمة السهم الشركات الأجنبيّة، وذلك لجذب

١. ثورة يوليو والرأسمالية، م. س، ص ١٦٧.

٢. الاقتصاد المصري بين التخلّف والتطور، م. س، ص ٢١٨.

٣. عفيفي، أمين مصطفى، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ص ٢٥٧.

صغار المستثمرين<sup>١</sup>.

ولعب الدور الرئيس في توجيه اهتمام المصريين في تلك الفترة لميادين استثمارية أخرى كان هو نفسه أسبق إليها ونجح فيها، وساعد البنك في إثبات وجوده أن أحوال الزراعة لم تكن تشجع على استمرار الاستثمار فيها بالصورة التي كانت عليها من قبل، ومن ذلك مثلاً الأزمة القطنية من سنة ١٩٢٠م حتى سنة ١٩٢٢م، حيث ساعدت الأسعار المنخفضة للقطن على توجيه رؤوس الأموال نسبياً نحو الميدان الصناعي والخدمات. وعمد البنك إلى مدِّ يدِ العون للبرجوازية المصرية بهدف تحويلها إلى مجال الاستثمار الصناعي. كما نجح في تحويل عدد من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص إلى شركات مساهمة؛ كتعبير عن الوعي الاقتصادي بكيفية إدارة الشركات<sup>٢</sup>. كما لعب دوراً في نداءات السعي لتمصير الشركات الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات البلاد عبر شراء أسهمها، بل طالب بفصل النظام النقدي المصري عن النظام البريطاني وحماية الصناعة المصرية عبر التعريف الجمركية. وقد سار بنك مصر في خطته وبيداً حذراً في ما يتعلق بإنشاء الشركات حتى لا يعجل بالصدام مع المحتل؛ فبدراسة القرارات المؤسّسة للشركات التي أسّسها بين عامي (١٩٢٩/٢٠) نجدها إما شركات تجارية أو مؤسّسات ائتمانية أو صناعة قطنية تتعامل مع تصدير القطن، مثل شركات مصر لحلج الأقطان، ومصر للغزل والنسيج المحلّة الكبرى، ومصر لنسج الحرير حلوان، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع كفر الدوار<sup>٣</sup>. كما أنّه لم يشارك سوى عدد قليل من المصريين (في مقابل المتمصرين) في تأسيس هذه الشركات.

١. دافيز، إيريك، طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع (١٩٢٠-١٩٤١م)، ص ١٢٩ وما بعدها.

2. Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918 -1952, P.67.

٣. قاسم، نوال، تطوّر الصناعة المصرية من عهد محمّد علي حتى عبد الناصر، ص ٣٥٧.

(تطوّر بنك مصر في عقده الأول ١٩٣٠/٢٠)

النسبة المملوكة للبنك	رأس المال المدفوع بالألف جنيه	الشركة وسنة التأسيس
٤٣,٢	٥	مطبعة مصر ١٩٢٢م
٥٠,٧	٣٠	شركة مصر للورق ١٩٢٣م
٥٠	٣٠	مصر لحليج الأقطان ١٩٢٤م
٧٥	٤٠	مصر للنقل والملاحة ١٩٢٥م
٦٦,٧	١٥	ستديو مصر ١٩٢٥م
٤٨	٣٠٠	مصر للغزل والنسيج ١٩٢٧م
٥٤	٢٠	مصر لمصايد الأسماك ١٩٢٧م
٦٥	١٠	مصر لنسيج الحرير ١٩٢٧م
٥٥	١٠	مصر للكتان ١٩٢٧م
٨٣	١٦٠	بنك مصر سوريا-لبنان ١٩٢٩م
٥٠	١٦٠	مصر لتصدير الأقطان ١٩٣٠م

المصدر: بنك مصر، اليوبيل الذهبي (١٩٢٠/١٩٧٠م)، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٣١٨. وفي إطار اهتمام البرجوازية المصرية بتنوع مجالاتها، اتّجهت رموزها إلى تكوين غرف واتّحادات لجمع شمل أصحاب رأس المال وتوعيتهم بمصالحهم ومصالح المجتمع، وبالمجالات التي يجب أن يهتمّوا بالعمل فيها، وكانت أوّل غرفة تجارية مصرية قد أنشأت بمدينة القاهرة عام ١٩١٣م؛ إذ وُضِعَ أساسها جماعة من تجّار العاصمة، ولكن قلة خبرة المصريين في المجال التجاري جعلت دور الغرفة في ذلك الوقت غير واضح،

وابتداءً من سنة ١٩٢٠م أخذت تنتشر فكرة إنشاء الغرف التجارية على نطاق واسع في معظم مديريات القطر، غير أنّ قانون الغرف لم يصدر إلا سنة ١٩٣٣م؛ وبذلك بدأت تتحرك جانبا لخدمة التجار وللدفاع عنهم<sup>١</sup>.

كما تأسس اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢م، الذي عكس مصالح رأس المال الأجنبي المُستوطن ورأس المال المحلي، وتخوفهما من أنّ انقضاء الحرب يعنى إعادة فتح باب التعامل مع الخارج بما لديه من منتجات صناعية تتمتع بجودة أكبر وثمان أقل، ولم تكن الصناعة المحلية تجد حماية من نظام التعريف الجمركية المتبع وقتها<sup>٢</sup>. ووضع الاتحاد برنامجا للعمل متشعب النواحي استوحاه من توصيات لجنة التجارة والصناعة، وهذا البرنامج كان يرمي إلى تنفيذ وجوه الإصلاح التي كان يتعين البدء بها قبل غيرها لإقامة الصناعة المصرية على أساس يسمح لقواها الكامنة بالظهور. ومع ذلك يجب أن نضع في الحسبان أنّ اتحاد الصناعات لم يرق بدوره كاملا في ترقية الصناعة المصرية وتنميتها على الوجه المطلوب، وإنما كثيرا ما خضع لأهواء الأجنبي، ودافع عن مصلحة طبقة خاصة من المستثمرين في الصناعة، وحصر كل اهتمامه في زيادة الحواجز الجمركية، ورفع التعريف، دون أن يعمل على مساعدة رجال الصناعة على تخفيض نفقات إنتاجهم، وكانت مطالب اتحاد الصناعات ذات طابع تجاري وليست ذات طابع صناعي؛ بمعنى أنّها كانت تهتم بالإنتاج لهدف التجارة والربح وليس لهدف توفير مطالب صناعية، ويُعاب على اتحاد الصناعات أيضا وقوفه بصفة دائمة أمام كل تشريعات عمالية تعطي العمال حقوقا، نظرا لتمثيله لتلك النظرة الرأسمالية ضيقة الأفق<sup>٣</sup>.

على كلّ، يمكن النظر إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وحتى تفشي الكساد الكبير في العالم، بأنّه مرحلة مزاحمة رأس المال الوطني للأجنبي، محاولا

١. خليل، أسهمان مصطفى، الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد المصري الموجه (١٩٦١-١٩٧٤م)، ص ٣٢.

٢. بركة، ماجدة، الطبقة العليا بين ثورتين (١٩١٩-١٩٥٢م)، ص ٦١.

٣. متولي، محمود، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص ١٢٦.

خلق قطاع صناعي مصري، ورغم تلك الجهود، فإنّ الأجنبي ظلّوا حتى عام ١٩٣٣ م يستحوذون على نحو ٨٥٪ من رأس المال المدفوع في الشركات العاملة في مصر<sup>١</sup>. ولم تتراجع استثماراتهم إلّا في قطاع بنوك الرهن والودائع فيما ظلّ نصيبه مستقرًا في الزراعة والصناعة والنقل، أي أنّه حافظ على سيطرته على القطاعات الإنتاجية، فيما كانت البرجوازية المحليّة خجولة في مساهمتها وسعت للشراكة مع رأس المال الأجنبي وتجنّب الاصطدام به.

#### ٤- تمدد البرجوازية المحليّة وأزمتها مع الامبريالية الاقتصادية

أصيب العالم أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات بأزمة اقتصادية لم يعرف لها مثيلًا من حيث عنفها وحدّتها، وهي أزمة الكساد الكبير، فجهدت كل أمة في علاجها أو التخفيف من حدّتها. تواكب اشتداد الأزمة مع تولّي إسماعيل صدقي رئاسة الوزراء<sup>٢</sup>، الرئيس السابق لاتّحاد الصناعات المصريّة، وعضو لما لا يقلّ عن إحدى عشرة شركة مساهمة، وصاحب العلاقة الوثيقة بالبرجوازية المحليّين على اختلاف شرائحها<sup>٣</sup>؛ لذا عمد الرجل -من واقع انتمائه الطبقي- إلى اغتنام الفرصة عام ١٩٣٠ م من أجل تعديل التعريف الجمركيّة، وفرض ضرائب قد تكون مانعة على الواردات التي يمكن للدولة إنتاج مثلها<sup>٤</sup>. وقد رُوِيَ في النظام الجمركي الجديد عدة أمور:

- زيادة موارد الخزّانة، ولهذا رفعت الرسوم على أدوات الترف والمشروبات الروحيّة والعلطور والدخان، بينما فُرِضت رسوم معتدلة على المواد الغذائية.

1. Esmail Hosseinzadeh, An evaluation of the theory of non-capitalist development: The case of Nasser's Egypt, PhD, New School for Social Research, 1987. P.103

2. Malak Badrawi. Isma'il Sidqi, 1875- 1950 Pragmatism and Vision in Twentieth Century Egypt, London, 2014, P.52, 60.

3. FO 407/ 213, No. 138, Loraine to Henderson, June 17, 1931.

٤. سعيد، جمال الدين محمّد، اقتصاديات مصر، ص ٤٢.

- تشجيع إنتاج البلاد الزراعي والصناعي، وذلك بخفض الرسوم على المواد الأولية والآلات اللازمة للصناعة.

- تشجيع التصدير بإلغاء أيّ ضريبة على الصادرات ما عدا القطن وبذرتة، مع فرض ضرائب مانعة على المواد الخام المصدّرة التي تحتاج إليها الصناعات المحليّة، مثل الجلود لتشجيع صناعة الدباغة والصناعات الجلديّة.

- مراعاة التدرّج في فرض الضريبة حسب حالة السلعة؛ فإذا كانت خامًا فرضت ضريبة منخفضة، وإذا كانت نصف مصنوعة كانت متوسطة، والمصنوعات تكون ضريبتها عالية<sup>١</sup>.

وبذلك سمح القانون الجديد في إضعاف سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري التابع، وبدأت البرجوازية المصريّة تعيد النظر في السياسة الاقتصادية نحو مزيد من الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج والتصنيع، بشكل أفسح المجال لرأس المال المحلي لإنشاء بعض الصناعات، مستغلًا أيضًا تخفيف بريطانيا قبضتها على الاقتصاد المصري، مدفوعة بتداعيات الأزمة العالميّة، والتوترات الدوليّة في أوروبا فترة الثلاثينات<sup>٢</sup>.

ولقد سمحت التعريفة الجمركيّة بتوفير حماية للمنسوجات القطنية المحليّة، بعد فرض رسوم ١٥٪ على المنسوجات المستوردة، بل تبين أنّ هذا لا يكفي لحماية الصناعة المحليّة، فزيد حتى وصلت إلى ٤٠٪ على المنسوجات اليابانية تحديدًا، في ظلّ تخوّف المحتل والبرجوازية المحليّة من سيطرة اليابان على السوق المصريّة، بل اضطرت الحكومة المصريّة إلى إلغاء الاتفاقية التجارية المبرمة مع اليابان رضوخًا لسلطة المحتل<sup>٣</sup>.

وفي عام ١٩٣٠م وصلت الديون العقارية إلى أعلى مراحلها، إذ بلغت قيمتها ثلاثين مليونًا من الجنيهات بضمن أراضٍ بلغت مساحتها ٣٣٤٠٠٠٠ فدانًا، أي ما يعادل تقريبًا أراضي مصر كلّها، فيما عدا أراضي الوقف والملكيّات الصغيرة التي خضعت لقانون

١. تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، م. س، ص ٢٦٣-٢٦٤.

2. Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918- 1952.

3. F.O 371/ J178, Increase of Egyptian Customs on cotton textless, Apr.1938.

الخمسة أفدنة. ومن الملاحظ أن صفوة كبار الملاك في مصر كانوا مثقلين بالديون العقارية؛ إذ كانت أراضيهم مرهونةً لأكثر من بنك، ولأكثر من بيت مالي، ولأفراد من الممولين، ولقد حمل هؤلاء لواء المطالبة بتدخل الحكومة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أملاكهم المرهونة والمعروضة للبيع في المزادات في حالة عجزهم عن السداد. واستجابةً لدعوات كبار الملاك المدنيين، تدخلت الحكومة لشراء الأراضي المعروضة للبيع الجبري بالمزاد، على أن يكون هذا التدخل عن طريق الشركة العقارية المصرية -إحدى شركات بنك مصر- التي تتولى إدارة تلك الأطيان بعد شرائها حتى تجد مشترياً لها بثمن مناسب، مع إعطاء المدين الأصلي وعائلته وأهل منطقتة حق الأولوية في الشراء خلال السنوات الخمس التالية لانتقال ملكية الأرض إلى الشركة، وتكون الشركة بعد ذلك حرةً في البيع لمن تشاء؛ بشرط أن يكون المشتري مصرياً في كل الأحوال<sup>١</sup>.

كما حاولت الحكومة المصرية التخفيف من حدة أزمة الكساد على الزراع وبصفة خاصة صغارهم، وذلك من خلال إنشاء بنك التسليف الزراعي الذي قدم للفلاحين ما يحتاجون إليه من أموال بسعر فائدة منخفض، كما وزع البنك البذور الجيدة والأسمدة الكيماوية مقابل خصمها من أثمان المحاصيل عند بيعها، ولقد أسهمت تلك الخطوة في انخفاض ظاهرة نزع أراض الفلاحين الغارمين من ٣٤٩١١ فدان عام ١٩٣١ إلى ١٢٥٦٠ فدان عام ١٩٣٩ م<sup>٢</sup>. لكن البنك الذي أنشأ من أجل صغار الملاك ممن يمتلكون أقل من خمسة أفدنة، تسلل إليه كبار الملاك واستفادوا بشكل كبير من تسهلاته.

كما سمحت ظروف الثلاثينات وارتفاع حدة التوترات الدولية في جعل مصر أكثر حرية في علاقاتها التجارية؛ لذا بدأ يتضاءل مركز بريطانيا تدريجياً في تجارة مصر الخارجية، فتراجعت صادرات مصر إليها من ٣٧,٦٪ عام ١٩٢٨ إلى ٣٠,٩٪ عام ١٩٣٧، في

١. عباس، رؤوف؛ الدسوقي، عاصم، كبار الملاك والفلاحين في مصر (١٨٣٧-١٩٥٢م)، ص ١٦٣-١٦٤.

٢. طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع، م. س، ص ١٦٥.

الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات مصر إلى ألمانيا واليابان من ٩٪ إلى ١٥٪ في الفترة نفسها. وفيما يتعلّق بالواردات، فقد حافظت بريطانيا على حصّتها من الواردات المصريّة عند ٢١,٧٪ بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٧، فيما قفزت الواردات الألمانيّة اليابانية إلى مصر من ١١٪ إلى ١٥,٥٪<sup>١</sup>.

ولقد كانت فترة الثلاثينات فرصة لنموّ المشاريع الصناعيّة التي كان يراها بنك مصر، فقد تمّ تأسيس سبع شركات جديدة، والتوسّع في عدد من الشركات القائمة، فتأسّست أوّل شركة مصريّة للنقل الجوي، وهي مصر للطيران، وفي العام نفسه، أسّس البنك شركة بيع المصنوعات المصريّة، لا سيّما المنسوجات. وفي عام ١٩٣٤م أسّس البنك أربع شركات، مصر للتأمين، مصر لصناعة دبغ الجلود، مصر للملاحة البحريّة، مصر للسياحة. ومن المؤسّرات على النجاح الكبير الذي حقّقه البنك ارتفاع رأس مال كبرى شركاته، مصر للغزل والنسيج من ٣٠٠ ألف جني عام ١٩٢٧م إلى مليون جني عام ١٩٣٦م<sup>٢</sup>. لكن البنك في ترسيخ الصناعة المصريّة كان قد ارتكب خطأين كانا كفيّلين بتعرّضه لأزمة عنيفة انتهت بالإطاحة بمؤسّسه طلعت حرب وتحجيم دوره في الاقتصاد المصري، أوّلاً اتّجه البنك إلى الاعتماد بصورة كبيرة على الدولة وعلى الهياكل التقليديّة لتحقيق سياسته، وأدّى هذا التحوّل من الاعتماد على دعم جموع الشعب للاعتماد على الحكومة المصريّة وعدد معيّن من عائلات الأعيان إلى القضاء على الحماس الذي كان موجوداً للبنك، لدى قطاعات الحركة الوطنيّة وتراجع صورة البنك كممثل لمصالح الشعب بأكمله، ليصبح تدريجيّاً أكثر التصاقاً بالعناصر المحافظة من ملاك الأراضي<sup>٣</sup>. والحقيقة أنّ فترة ما بين الحربين قد شهدت تداخلاً بين البيروقراطيّة والرأسماليّة المصريّة والأجنبيّة، حيث اتّجهت بعض الشركات الأجنبيّة والمصريّة إلى تعيين بعض الوزراء وكبار الموظفين، وكذلك بعض النواب في مجالس إدارتها، فمثلاً كان حافظ عفيفي عضواً في مجالس

1. F.O 371/ J1121 Egyptian measures regulating the cotton market, memo, March 1939.

2. Clement Levy Ed.. The Stock Exchange Year-Book of Egypt 1937, Cairo, 1966, P.40, 440.

٣. طلعت حرب وتحديّ الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع، م. س، ص ١٢٤.

إدارة ٣٣ شركة، وإسماعيل صدقي كان عضواً في مجالس تسع شركات على الأقل<sup>١</sup>. وكان الهدف معلوماً، وهو الحصول على التسهيلات الإدارية.

ثانياً: شراكة البنك مع الرأسمالية الأجنبية وبالتحديد البريطانية، وقد بدأ الأمر بالاستعانة بالخبراء الغربيين ثم إلى قبول شراكة رأس المال الأجنبي في تأسيس شركات مساهمة، جاء ذلك عام ١٩٣٧م عندما دخل شارك شركة صباغي برادفورد الإنجليزية لإنشاء شركة لصباغة المنسوجات وتبييضها. وعلى الرغم من أن البنك رام من شراكة المحتل اتقاء غضبه، إلا أن بريطانيا لم تكن مرتاحة إلى وجود هذا الاستقلال الاقتصادي لمصر، بعد أن بلغ بنك مصر مكانة عظيمة وأقام له فروعاً داخل البلاد، حتى بات منافساً للبنك الأهلي المصري الذي يسيطر عليه الإنجليز وبنك باركليز، ومن هنا فقد دبت الغيرة في نفوس منافسيه الذين تبين لهم في عطف الأمة عليه والأخذ بنصرته خطراً يهددهم. ولم يكن الحاقدون على البنك من الأجانب فقط، بل من الرأسمالية المحلية المصرية التي شهدت تنافساً حاداً فيما بينها منذ الحرب العالمية الأولى<sup>٢</sup>؛ لذا عمد رأس المال الأجنبي المتحكم في الاقتصاد المصري والمحمي من قبل سلطة الاحتلال، إلى استغلال هذا الانقسام، فعمل مع عناصر الرأسمالية الكمبرادورية مجموعة عبود باشا وحافظ عفيفي في استغلال ارتفاع حدة القلق لدى المودعين من أجل وضع بنك مصر في اختبار صعب حيك بعينه<sup>٣</sup>. فعندما اضطرت الحالة الدولية في صيف عام ١٩٣٩م هرع أصحاب الودائع إلى سحب ودائعهم من البنك وخاصة عملاء صندوق توفير البريد لدى البنك، وكذا صندوق توفير البريد الحكومي الذي قام بالتركيز على سحب ودائعه من بنك مصر على وجه الخصوص، رغم أن له ودائع في البنوك الأخرى لم

١. راجع: رصد شهدي عطية لتلك الشخصيات. عطية، شهدي، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٦م)، ص ٦٦-٦٧.

2. Robert Vitalis, When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt, London, 1995, P.120.

يشير ماريوس ديب (Marius Deeb) يشير إلى أن رأس المال المستوطن قد شهد مثل هذه الانقسامات أيضاً وهذا ما ظهر في خلافهم حول قانون التعريف الجمركية الذي عارضه الإنجليز وشجعه البلجيكي والفرنسيون.

Marius Deeb, The Socioeconomic Role of the Local Foreign Minorities, P.19.

٣. الشربيني، أحمد، الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، ص ٩٣.

يقم بسحبها، وهو الأمر الذي يدعو إلى الدهشة، مما يفسر الدور الحكومي في أزمة البنك<sup>١</sup>. وما يكشف ذلك، أن رئيس البنك طلعت حرب لجأ إلى حسين سري وزير المالية وإلى البنك الأهلي من أجل الاقتراض منهما، لحل أزمة السيولة، فرفض طلبه. وجاء عرض وزير المالية لحل الأزمة ليكشف المؤامرة التي شاركت فيها الحكومة سلطة الاحتلال مع عناصر من الرأسمالية الكمبرادورية مجموعة عبود باشا، عندما اشترط سري باشا لمساعدة البنك خروج طلعت حرب من رئاسة بنك مصر وفصل شركات بنك مصر عن البنك تماماً، بحيث يصبح بنك تجارياً فقط. وبالفعل خرج طلعت حرب وتولّى حافظ عفيفي القريب من الاحتلال رئاسة البنك بعد أن صار بنكاً تجارياً.

وهكذا مرّ بنك مصر بمرحلتين: مرحلة العشرينات، حيث غلبت روح الاستقلال عليه، وكانت المؤشرات تنبأ بإمكانية ميلاد برجوازية وطنية مستقلة، ومرحلة الثلاثينات، والتي وجد فيها البنك أنه لا مفر من الارتباط برأس المال الأجنبي من أجل تأسيس مؤسسات صناعية كبرى، مثل مصر للطيران وغيرها. وعليه لم يعد بنك مصر في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي «وطنيّاً» مستقلاً، وبالتالي فقد سبب وجوده الأصلي، كأداة لتصفية التبعية الاقتصادية<sup>٢</sup>. وبذلك دفع بنك مصر ثمن تناقضه بين أهدافه كمؤسسة رأسمالية تهدف إلى توسيع قوتها الاقتصادية؛ ممّا يجعلها تقبل شراكة رأس المال الأجنبي والحكومة التي يسيطر عليها كبار الملاك وبين أهداف الحركة الوطنية التي كانت تسعى إلى تخليص مصر اقتصادياً من قبضة الاحتلال البريطاني.

وبذلك تكون فترة الثلاثينات قد أسهمت في انتقال شريحة من البرجوازية المحليّة إلى التصنيع، لكنه كان مبعثراً وقائماً على تعويض الاستيراد بصناعة داخلية، غلب عليها الطابع الاستهلاكي الباحث عن العائد السريع، في ظلّ هيمنة رأس المال الأجنبي الذي سيطر على مساحة كبيرة من الاستثمارات الجديدة ما بعد الحرب.

١. مرسي، فؤاد، البنك الأهلي وبنك مصر وقضية السيطرة الاستعمارية، ص ٩٤ وما بعدها.

2. Marius Deeb, Bank Misr and the Emergence of the Local Bourgeoisie in Egypt, P.82.

## ٥- الاقتصاد المصري من الحرب العالمية الثانية وحتى الثورة

اشتعلت الحرب العالمية الثانية بعد أن حققت الرأسمالية المصرية مكسبين مهمين، تعديل نظام التعريفية الجمركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٣٧م، وأسهمت الحرب في تحقيق رواج اقتصادي، لا سيما في القطاع الصناعي، حيث اتجهت رؤوس الأموال المحلية للمشاركة بقوة في مجال التصنيع، وفي حين أنّ الحرب اشتعلت في ظلّ تفاقم أزمة بنك مصر التي أدت إلى شلّ قدرات البنك في مجال التصنيع، فإنّها في الوقت نفسه سمحت لشرائح أخرى من عناصر الرأسمالية الكومبرادورية المرتبطة برأس المال الأجنبي بتوسيع نشاطهم<sup>٢</sup>. وبلغت مساحة ما أسهمت به الرأسمالية المحلية نحو ٨٧٪ من مجموع الأموال المستثمرة أثناء الحرب<sup>٣</sup>. وبذلك تكون الحرب قد أفادت الرأسمالية المصرية في تدعيم مركزها المالي وقوتها الاقتصادية. في المقابل، اضطرب سوق القطن بعد نشوب الحرب، فتدخلت الحكومة وأمرت البنوك بتقديم سلف للزراع بضمان أقطانهم ومواردهم، وألغت ضريبة الصادر، وبرغم هذه التدابير وغيرها هبطت أسعار القطن إبان الحرب.

ولقد سعت مصر للاستفادة من عالم ما بعد الحرب في تدعيم استقلالها الاقتصادي، ومن ذلك الانضمام إلى صندوق النقد الدولي، وكان هذا الانضمام يعني الدخول في نظام بريتون وودز، حيث يجري تحديد صرف العملات على أساس الدولار الأمريكي؛ ممّا يعني الخروج من منطقة الإسترليني، وهو ما تمّ عملياً عام ١٩٤٧م. ولتعزيز استقلال النقد المصري، أقدمت الحكومة المصرية على تغيير نظام الغطاء النقدي للعملة المصرية، وإحلال أذونات الخزنة المصرية محلّ أذونات الخزنة البريطانية في تغطية أوراق البنكنوت المصرية، مع التوسّع في شراء الذهب والعملات القابلة للتحويل بالذهب<sup>٤</sup>.

1. Ragaie W. El Mallakh, The effect of second world war on the economic development of Egypt, PhD, New Jersey, 1955, P.172.

٢. عبد الفضيل، محمود، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح، ص ٦٦.

٣. البراوي، راشد، حقيقة الانقلاب الأخير، ص ٦٢.

٤. الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، م. س، ص ٩٥.

ومن أهمّ المحطات الاقتصاديةً أبان الحرب العالمية الثانية، نجاح مصر في إسدال الستار على ملف ديونها الخارجية، وتصفية صندوق الدين بعد ثمانين عامًا من تأسيسه، فعلى الرغم من العجز في الميزان التجاري المتولّد خلال سنوات الحرب، بسبب انخفاض صادرات القطن، جاء الإنفاق العسكري لقوات الحلفاء في مصر فعوض هذا العجز وزاد عليه، بأن أصبحت مصر دائنة لبريطانيا، فيما عرف بالأرصدة الأسترلينية<sup>١</sup>، حيث قام البنك الأهلي المصري أثناء الحربين بإصدار أوراق النقد المصري، مقابل تغطية بسندات على الخزانة الإنجليزية يحتفظ بها بنك إنجلترا بصفته البنك الرئيس للبنك الأهلي<sup>٢</sup>. وقد سهّل هذا القرار مهمّة تمويل الجيوش المتحالفة في مصر؛ إذ أصبح بإمكان الحكومة البريطانية -كلّما احتاجت إلى كميّة معيّنة من البنكنوت المصري للإنفاق على جيوشها في مصر أو في البلاد التي تقبل العملة المصريّة- أن تقدّم للبنك الأهلي المصري أذونات على الخزانة البريطانيّة تعادل قيمة البنكنوت المطلوب، فيحتفظ البنك الأهلي بهذه الأذونات في قسم الإصدار، ويصدر البنكنوت ويقدمه للحكومة البريطانيّة التي تتولّى عندئذ إنفاقه. لذا ينبغي ألاّ ينظر إلى عمليّة إقراض بريطانيا على أنّها صورة من صور الاستقلال الاقتصادي، بقدر ما أنّها استجابة إجباريّة من الحكومة المصريّة لسلطة الاحتلال. ولقد ماطلت بريطانيا في سداد تلك الديون، التي قدّرت بنحو ٤٠٠ مليون جنيه استرليني، وهو رقم هائل بمعايير ذلك الزمن، وهو يعادل ما لا يقلّ عن ٥٠ مليار جنيه استرليني في الوقت الراهن إذا احتسبنا معدّلات الفائدة أو حتى معدّلات التضخّم خلال الفترة من عام ١٩٤٥ م وحتى الآن.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ساءت الأحوال الاقتصاديةً وخاصّة الأحوال الصناعيّة، حيث قلّ الطلب في الأسواق عن العرض نتيجة رحيل جيوش الحلفاء وفتح الاستيراد من الخارج، ممّا أدى إلى كساد الصناعة المصريّة فأغلقت الكثير من المصانع، وقامت بتسريح عدد كبير من العمال<sup>٣</sup>. ولكن سرعان ما شرعت الحكومة المصريّة في زيادة

١. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري، ص ٤٥.

٢. لهيطة، محمّد فهمي، الأرصدة الأسترلينية ومركز البنك الأهلي المصري منها، ص ٥.

٣. وثائق عابدين، محافظة ٥، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن تجديد العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤.

التعريفية الجمركية مجدداً، وفرض قيود على الاستيراد لحماية الصناعة المحليّة، بل إن إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٤٩ م سمح بتعديل نظام الضرائب وازديت بنسبة تتراوح بين ١٢ و١٣٪ في سنوات ما بعد الحرب على الأملاك المنقولة والأرباح التجارية. بل إن الحكومة مدفوعة بالحراك الوطني لجأت إلى تأمين بعض الشركات مثل شركة النور في القاهرة، وارتفعت الأصوات المطالبة بإلغاء امتيازات نفطيّة كانت قد حصلت عليها شركات أجنبيّة<sup>١</sup>. ويمكن النظر إلى أهم إنجازات الاقتصاد المصري ما بعد الحرب نحو الاستقلال من خلال أمرين: تأسيس بنك التسليف الصناعي، وقد ساهمت الحكومة فيه بنسبة ٥١٪ من رأس ماله البالغ ١,٥ مليون جنيه، واستطاع البنك أن يقدم قروضاً بمقدار رأس المال الذي تأسس به في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ م<sup>٢</sup>. وكالعادة سعت البرجوازية المصريّة للاستفادة من هذا القانون على حساب صغار الصناع.

كما صدر قانون الشركات عام ١٩٤٧ م والذي يُعدّ خطوة كبيرة على طريق تمصير الصناعة المصريّة؛ حيث نصّت المادة الرابعة من القانون على وجوب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أيّ شركة مساهمة من المصريين، وإلاّ بطلت جميع قراراته، ونصّت المادة الخامسة أنّه يجب ألاّ يقلّ عدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين، كذلك لا يجوز أن يقلّ عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال، كما أكد القانون في مادته السادسة على تخصيص ٥١٪ على الأقل من أسهم الشركة المساهمة للمصريين، سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال. ولقد عمد الأجانب إلى التحايل على هذا القانون عبر الحصول على الجنسية المصريّة، أو تعيين الباشوات المصريين في مجالس الإدارات ليكونوا واجهة فقط يستتر خلفها نشاطهم، وغير ذلك من الحيل.

أمّا ما يتعلق بوضع الاستثمارات في مصر في تلك الفترة التي أعقبت الحرب الثانية، وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ م، فقد حدث ارتفاع تدريجيّ في نصيب رؤوس الأموال

١. الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، م. س، ص ١٢٠.

٢. أحمد، سحر حسن، تطور الصناعة في مصر (١٩١٤-١٩٥٢ م)، ص ٩٨٨.

٣. الوقائع المصريّة، تنظيم بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة، ص ١.

المحلّية في الشركات التي أُقيمت بعد الحرب، حتى أن نسبة الاستثمارات المحلّية قفزت من ٩٪ سنة ١٩١٤م إلى ٤٠٪ سنة ١٩٥٠م<sup>١</sup>. كما شهدت تلك الفترة ارتفاع نسبة رأس المال الأجنبي المُستوطن لحساب رأس المال الأجنبي الوافد، الذي بات لا يشكّل أكثر من ١٩٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبيّة بعد الحرب<sup>٢</sup>. ويرصد الشكل التالي مجموع رؤوس الأموال الأجنبيّة المستثمرة في مصر في الفترة (١٩٣٣-١٩٤٨م) المصدر: راشد البراوي، حقيقة الانقلاب الأخير، ص ٦٢.

كما كانت تلك الفترة شاهدة على زيادة الترابط بين رأس المال المحلي والأجنبي بشكل مضطرد، وإن كانت صلات التعاون مع مجموعة بنك مصر كانت أقلّ من الجناح الكومبرادوري الممثل بشكل كبير في اتحاد الصناعات وشخصيات مثل محمّد فرغلي وأحمد عبود وعلي يحيى<sup>٣</sup>. وهذا يفسّر الجدل الذي أُثير حول قانون الشركات عام ١٩٤٧م والذي اشترط أن يكون نصيب رأس المال المصري في الشركات المساهمة لا يقل عن ٥١٪، وتأييد مجموعة بنك مصر مقابل معارضة الكمبرادورين<sup>٤</sup>.

١. تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، م. س، ص ٤٩٦.

٢. حقيقة الانقلاب الأخير، م. س، ص ٦٦.

٣. للمزيد راجع: دراسة ماريوس ديب.

Marius Deeb, Bank Misr and the Emergence of the Local Bourgeoisie in Egypt, Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 3, Special Issue on the Middle Eastern Economy Oct., 1976, P.69-86.

٤. رمضان، عبد العظيم، صراع الطبقات في مصر، ص ١١٦. وإن كان الدكتور رمضان يعتقد أنّ التيار الذي ناصر قانون ١٩٤٧م والممثل في مجموعة بنك مصر، كان رافضاً بالكلية للاستثمارات الأجنبية، وهو ما لا أتفق معه فيه.

## الخاتمة

أظهرت فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها الصفة الاحتكارية للرأسمالية المصرية والأجنبية، وكان ذلك واضحاً، في صناعة السكر والأسمنت، والتقطير، والأسمدة<sup>١</sup>. بل إن الصفة الاحتكارية تظهر في استغلال ظروف الحرب، فتم رفع الأسعار مضاربةً على عدم القدرة على استيرادها<sup>٢</sup>. ولعل هذه الصفة تحديداً هي المسؤول عن ظهور ما عرف بالمسألة الاجتماعية، وهي خلل في توزيع الثروة وغياب للعدالة الاجتماعية؛ فإذا أمعنا النظر في كيفية توزيع الدخل القومي عام ١٩٤٥م، لوجدنا أن ٦١٪ من هذا الدخل يذهب إلى الرأسماليين وكبار الملاك في صورة إيجارات وأرباح وفوائد. فقد قدر الدخل القومي لهذا العام بمبلغ ٥٠٢ مليون جنيه، ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ ملايين على شكل إيجارات وأرباح وفوائد، بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعي في العام لا يزيد على أربعة عشر جنيهاً، وإذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقي للعامل الزراعي لا يتجاوز ثلاثة جنيهاً في العام<sup>٣</sup>.

لقد أثبتت تجربة الاقتصاد المصري، أن المجتمع المصري كان قادراً في ظل الاحتلال على إنتاج فائض؛ أي إنتاج رأس المال. كل ما في الأمر أن الفائض يوجد إما لتمويل حروب بريطانيا وإما لتحويله إلى خارج مصر لمصلحة رأس المال الأجنبي أو لاستهلاكه استهلاكاً عشوائياً بواسطة بعض فئات المجتمع في الداخل<sup>٤</sup>. كما أن الاستثمارات الأجنبية -طيلة الفترة- لم تسهم في تغيير فعال داخل هيكل الاقتصاد المصري، حيث ظلت الزراعة والخدمات تستقطبان نحو ٧٥٪ من حجم الأيدي العاملة، بينما لم تحظ الصناعة بأكثر من ٨,٥٪. كما أن حركة التصنيع التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى

١. عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش (١٩٥٢-١٩٧٣م)، ص ٤١.

٢. مرسي، فؤاد، الأعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية، ص ٤٨.

٣. حامد، رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، ص ١٠، ١٥.

Issawi, Charles: Egypt at mid - century, Oxford 1954, P.140.

٤. الاقتصاد المصري بين التخلف والتطور، م. س، ص ٢٤٨.

لم تكن مدروسة وركّزت على الصناعات الاستهلاكية<sup>١</sup>. ويرجع ذلك إلى أنّ الرأسمالية المحليّة التي نشأت في ركاب الاستعمار كانت تتّسم بالطابع الطفيلي، فلقد تعمّق انفصال الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج عن إدارتها الفعلية. وجعلت تلك الطبقة من ريع الأسهم والسندات معاشها، وصارت الأنشطة الطفيلية كالمضاربة ونحوها مسلكها، مستغلّة ضعف الضرائب المفروضة على نشاطها. فمع نهاية الحرب الثانية بلغ الدخل القومي ٥٠٢ مليون جنيه كانت حصيلة الإيجارات والفوائد والأرباح ٣٠٨ مليون جنيه، وهي عوائد الرأسماليين<sup>٢</sup>. كلّ ما أسهمت فيه الاستثمارات الأجنبيّة، هو تشويه الاقتصاد المصري وخلق مجموعة غير متكاملة من الهياكل الاقتصادية، وهي ما تمثّلت في هيكل استعماريّ أجنبيّ، وهيكل رأسماليّ كبير ارتبط بسابقه الأجنبي، وثالث إقطاعي في الزراعة، وآخر رأسمالي صغير ضمّ أصحاب الحرف وصغار التجّار والفلاحين، ومن ثمّ سادت علاقات اقتصادية رأسمالية في إطار من التبعيّة الاستعمارية<sup>٣</sup>.

١. ربيع، حسن محمّد، مصريين عهدين بحث اقتصاد واجتماعي وسياسي عن مصر، ص ٨٢ وما بعدها.

٢. الأعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية، م. س، ص ٤٩.

٣. مرسي، فؤاد، مفهوم التنمية الاقتصادية واتجاهاتها، ص ٢٨.

## قائمة المصادر والمراجع

### الوثائق

١. وثائق مجلس النظار، تقرير لجنة الامتيازات ١٩١٨م، وثيقة رقم ١٠٦٦.
٢. وثائق عابدين، محفظة ٥، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن تجديد العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤.
3. FO 407/ 213, No. 138, Loraine to Henderson, June 17, 1931.
4. F.O 371/ J1043/ J178, Increase of Egyptian Customs on cotton textless, Apr. 1938.
5. F.O 371/J1121, Egyptian measures regulating the cotton market, March 1939.

### الدراسات العربية والمعربة

١. أمين، جلال، قصة الاقتصاد المصري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠م.
٢. البراوي، راشد، حقيقة الانقلاب الأخير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.
٣. البراوي، راشد وعليش، محمد حمزة، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.
٤. بركة، ماجدة، الطبقة العليا بين ثورتين (١٩١٩-١٩٥٢م)، ترجمة: محمود ماجد، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩م.
٥. تقرير لورود كرومر عن الإدارة والمالية والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٥م، مجلة المقطم ١٩٠٥م.
٦. حامد، رؤوف عباس والدسوقي، عاصم، كبار الملاك والفلاحين في مصر (١٨٣٧-١٩٥٢م)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠٢٣م.
٧. حامد، رؤوف عباس، جماعة النهضة القومية، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٨٦م.
٨. حسن أحمد، سحر تطور الصناعة في مصر (١٩١٤-١٩٥٢م)، مجلة كلية البنات للآداب، ع ١٢، مج ٤، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م.
٩. حنين، جرجس، الأطيان والضرائب في القُطر المصري، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٩٠٤م.

١٠. دافيز، إيريك، طلعت حرب وتحدي الاستعمار: دور بنك مصر في التصنيع (١٩٢٠-١٩٤١م)، ترجمة: هشام سليمان، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩م.
١١. دويدار، محمد الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٨م.
١٢. ربيع، محمد، حسن مصريين عهدين بحث اقتصاد واجتماعي وسياسي عن مصر، القاهرة ١٩٥٤م.
١٣. رمضان، عبد العظيم، صراع الطبقات في مصر، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٤. سعيد، جمال الدين محمد، اقتصاديات مصر، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.
١٥. الشربيني، أحمد الاقتصاد المصري بين التبعية والاستقلال، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م.
١٦. شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٦م)، دار شهدي، القاهرة، ١٩٥٧م.
١٧. عامر، إبراهيم، الارض والفلاح، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م.
١٨. عبد الفضيل، محمود، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
١٩. عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش (١٩٥٢-١٩٧٣م)، دار المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٠. الفلكي، محمد صالح، التسليف الصناعي في مصر، صحيفة التجارة والصناعة، ٢٤، س٨، ١٩٣٢م.
٢١. قاسم، نوال، تطوّر الصناعة المصرية من عهد محمد علي حتى عبد الناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٨م.
٢٢. كراوتشي، إ. التنمية الاقتصادية لمصر الحديثة، ترجمة: محمد مدحت، القاهرة ٢٠١٤م.
٢٣. لاندز، ديفيد بنوك وباشاوات، ترجمة: عبد العظيم أنيس، كتاب الأهالي، القاهرة، ١٩٨٥م.
٢٤. ليب، جاد، بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية، ب ت.

تطوّر الاقتصاد المصري من الحرب الأولى إلى ثورة ١٩٥٢م ❖ ١٩١

٢٥. لطيفة سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢٦. لهيطة، محمّد فهمي: الأرصدة الأسترلينية ومركز البنك الأهلي المصري منها، مجلة المقطم، ع ١٨٩١٨، س ٦٢، ٣٠ أبريل ١٩٥٠م.

٢٧. مابرو، روبرت، الاقتصاد المصري (١٩٥٢-١٩٧٢م)، ترجمة: صليب بطرس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٨. مارلو، جون، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ترجمة: عبد العظيم رمضان، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٢٩. متولي، محمود، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٣٠. محمّد زين الدين، اسماعيل، الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.

٣١. مرسي، فؤاد، الأعباء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية، مجلة الطليعة، س ٣، ع ٩، ١٩٦٨م.

٣٢. \_\_\_\_\_، البنك الأهلي وبنك مصر وقضية السيطرة الاستعمارية، مجلة الطليعة، س ٢، ع ١٩٦٦م.

٣٣. \_\_\_\_\_، مفهوم التنمية الاقتصادية واتجاهاتها، الطليعة، س ١١، ع ١١، ١٩٧٥م.

٣٤. مصطفى خليل، أسمهان، الرأسمالية الوطنية في الاقتصاد المصري الموجه (١٩٦١-١٩٧٤م)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٥م.

٣٥. مصطفى عفيفي، عبد الله، أمين، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، الأنجلو مصرية، ١٩٥٤م.

٣٦. أنيس، محمّد، تطوّر المجتمع المصري من الإقطاع إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٧. غنيم، عادل، ثورة يوليو والرأسمالية، مجلة الطليعة، س ١، ع ٧، ١٩٦٥م.

### الدراسات الأجنبية

1. Arthur Crouchley, Investment of foreign capital in Egypt companies and public Debt., Cairo, 1936.
2. \_\_\_\_\_, The economic development of modern Egypt, London, 1938.
3. Barbara E. Kalkas, Barbara E. Kalkas, Aborted economic and social development in Egypt: new leaders in old system, PhD in sociology, The University of Illinois, 1979.
4. Charles Issawi, Egypt at Mid Century, London, 1954.
5. Clement Levy (Ed.). The Stock Exchange Year-Book of Egypt 1937, Cairo, 1966.
6. Egypt. Ministry of Finance, Statistical Department, Annuaire Statistique, Cairo, 1914.
7. Esmail Hosseinzadeh, An evaluation of the theory of non-capitalist development: The case of Nasser's Egypt, PhD, New School for Social Research, 1987.
8. Issawi, Charles: Egypt at mid – century, Oxford 1954.
9. Malak Badrawi, Isma'il Sidqi, 1875-1950 Pragmatism and Vision in Twentieth Century Egypt, London, 2014.
10. Marius Deeb, Bank Misr and the Emergence of the Local Bourgeoisie in Egypt , Middle Eastern Studies, Vol. 12, No. 3, Special Issue on the Middle Eastern Economy Oct., 1976.
11. The Socioeconomic Role of the Local Foreign Minorities in Modern Egypt, 1805-1961, International Journal of Middle East Studies, Vol. 9, No. 1 Jan., 1978.
12. Ragaei W. El Mallakh, The effect of second world war on the economic development of Egypt, PhD, New Jersey, 1955.
13. Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952, Princeton University Press, 1984.
14. Robert Vitalis, When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt, London, 1995.